

السيد الكيميائي / رئيس مجلس الادارة و العضو المنتدب

لشركة الاسكندرية للزيوت المعدنية "أموك"

تحية طيبة وبعد ..

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للشركة

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/٦/٣٠ .

برجاء التفضل والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضوا سعادتكم بقبول وافر التحية والاحترام ...



٢٠١٧/٨/١٤

شركة اسكندرية للزيوت المعدنية
أموك
الشئون المالية

أ. سعيد الأهل

أ. د. فتحي

٢٠١٧/٨/١٤

وكيل الجهاز

محاسب / محمود علي حنفي

٧٩٤	٢٠١٧/٨/١٤
-----	-----------

تقرير مراقب الحسابات

السادة / مساهمي شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية "أموك"

راجعنا القوائم المالية لشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية (أموك) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته والمتمثلة في الميزانية في ٢٠١٧/٦/٣٠ والبالغ إجمالي الاستثمار بها نحو ٣٠٠ مليار جنيه وكذا قائمة الدخل في ذات التاريخ بصافي ربح نحو ١٠١ مليار جنيه (بعد الضرائب) وقوائم الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ . وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم مسئولة إدارة الشركة ، فهي مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً واضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً واضحاً خالية من أية تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسؤولية مراقب الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحرير الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بفرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في

المنشأة.



وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة إدارة الشركة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومتعددة أساساً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

- لم يتم حسم الخلاف منذ عام ٢٠٠٤ عن تكاليفه مساحه ارض الشعله بين الشركه وشركه الاسكندرية للبتروول والتي ادرجتها الشركه بذفاترها بمساحه ١٩٨٩٧٥٩ جنيه في حين تطالب شركة الاسكندرية للبتروول بمبلغ ٢٤٧١٧ متر مربع بخلاف مقابل التأخير.

نكر التوصية بسرعة حسم هذا الخلاف لما لذلك من اثار على القوائم المالية و حتى يمكن تسجيلها حفاظاً على حقوق الشركة .

- لم يتم تأثير قائمة الدخل بقيمة نصيب الشركة في نتائج أعمال شركة الاسكندرية للشمع و التي تساهمن فيها
بنسبة ٤% من رأس مالها عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/٦/٣٠ حيث ان ما تم ادراجه في القوائم المالية
يخص العام المالي المنتهي في ٢٠١٦/٦/٣٠ .
يعين تحديد نصيب الشركة في نتائج أعمال الشركة الشقيقة للعام المالي ٢٠١٧ و اجراء ما يلزم
من تسويات

تم خصم كامل قيمة التبرعات البالغة ٥٩٨٩ مليون جنيه عند حساب ضريبة الدخل المستحقة عن العام على الرغم من تضمينها تبرعات لجهات غير حكومية وغير معترف بها و تبرعات عينية ولا تعتبر من التكاليف واجبة الخصم .

يتعين اضافة قيمة البند المشار إليها والغير معترف بها للوعاء الضريبي واعادة حساب ضريبة دخل العام واجراء التسويات الالزمة .

ما زالت الشركة لم تقم باعادة حساب الالتزامات الضريبية المؤجلة لفترات السابقة باسعار الضريبه السارية في تاريخ المركز المالي وفقا للفقرة رقم (٦٠/أ) من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ مما يظهر حساب الالتزامات الضريبية المؤجلة على غير حقيقته.

يتعين إعادة حساب الضريبة المؤجلة في ضوء اسعار الضريبة السارية وقتاً لتطابق معيار



卷之三

الرأي

وفيما عدا تأثير ما جاء بالفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية مع الإيضاحات المتممه لها تعبر بعدله ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠١٧/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانيين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً.

- بلغت قمية المطالبات الضريبية الخاصة بضريبة المبيعات علي منتج النافتا المباع للهيئة المصرية العامة للبترول نحو ٦٢.٧ مليون جنيه وتخص اعوام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ وقد قامت الشركة بالطعن عليه باليوم العادي القانوني حيث افادت الشركة بأن عبء تلك الضريبة يقع علي عاتق الهيئة المصرية العامة للبترول ، استناداً لمحضر الاتفاق الذي ابرم بين الهيئة المصرية العامة للبترول ومركز كبار الممولين والذي تم بموجبة توسيعة كافة الضرائب المستحقة علي الشركة وذلك اعتباراً من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٤/٦/٣٠ عن مبيعات الشركة للهيئة من منتج النافتا .

- لم يتم المطابقة علي صحة رصيد الهيئة المصرية العامة للبترول الدائن بنحو ٧٢٤ مليون جنيه في ٢٠١٧/٦/٣٠.

بلغ المنصرف علي المشروعات الرأسمالية للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ١٤.١ مليون جنيه بنسبة ٣١.٣ % من اجمالي الموازنة الرأسمالية حيث تضمنت مشروعات تم اعادة إدراجها من موازنة عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ بخلاف عدم تنفيذ بعض المشروعات وترحيلها لموازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ويتصل بذلك انخفاض قيمة الأصول – الات ومعدات لنحو ٨٢. مليون جنيه تمثل نحو ٤٦ % من التكلفة الدفترية لها .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف لا يفي بالغرض ،

وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية. *الملحق*



البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولا تتعارض
مع ما هو وارد بـدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي ثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تحرير في: ٢٠١٧ / ٨ / ١٤

مراقب الحسابات

محاسب / محمد سامي همام

مدير عام

نائب مدير الادارة

محاسب / عادل عبد العظيم معرض
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

وكيل وزارة

نائب أول مدير الادارة

محاسب / السيد إسماعيل السيد

يعتمد

وكيل الجهاز

محاسب / محمود علي حنفي

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية



زہبی

عیاسی الغربانی

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
عضو جمعية المحاسبين الأمريكية
محاسبون قانونيون - مستشارون في الضرائب وشركات الأمو

E-mail: abbassigheriani@yahoo.com

- سجل العام للمحاسبين والمراجعين
- زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية رقم
- زميل جمعية الضرائب المصرية رقم
- سجل مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات
- سجل مراقبى حسابات البنوك بالبنك المركزى المصرى
- سجل مراقبى حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية

تقرير مراجعة الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية - أموك (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية

رجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة مساهمة مصرية - أموك (شركة مساهمة مصرية) والتمثلة في قائمة المركز المالى في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص السياسات "محاسبة الهمة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الادارة عن القوائم المالية

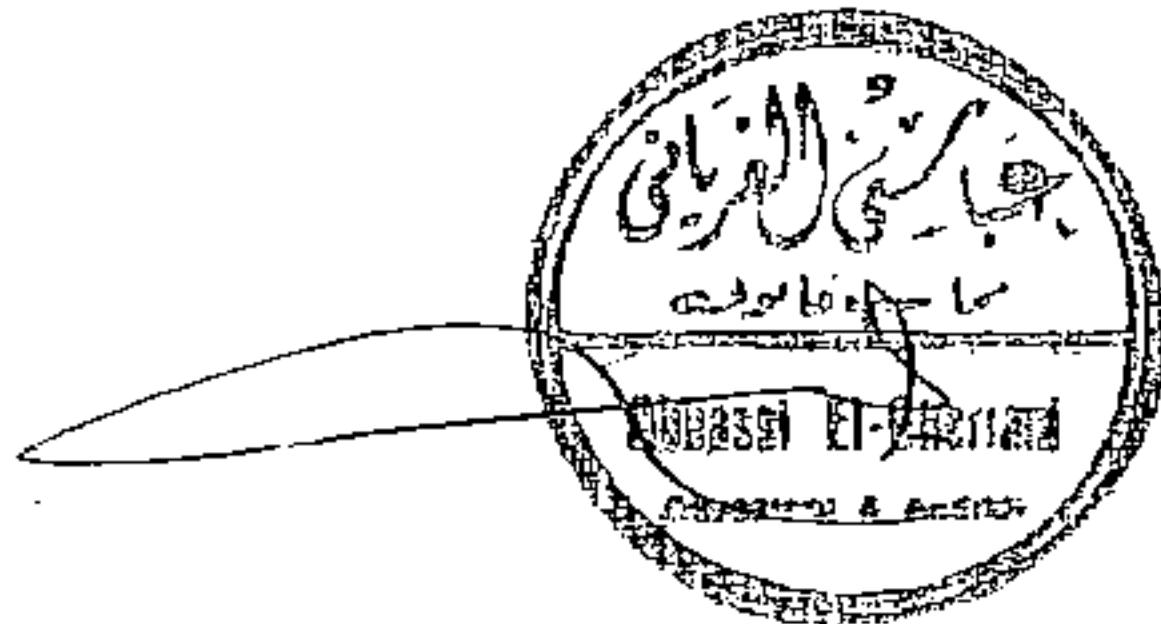
هذه القوائم المالية مسئولة إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عادلاً وواضحاً خالية من أية تحرifات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسؤولية مراقب الحسابات

تحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وفيما عدا ما سيتم مناقشته في الفقرة التالية، فقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتحطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القييم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإنما نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة ونعد أدناها ملخصاً لإبداء رأينا على القوائم المالية.



أسباب الرأى المتحفظ

- لم يرد إلينا دراسة بالالتزامات المحتملة لفروق فحص ضرائب كسب العمل في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وما يتطلب ذلك من مخصصات ، ولم يتسعى لنا القيام بإجراءات مراجعة بدالة للتوصل إلى قيمة المخصص المطلوب.

- لم تقم إدارة الشركة بإحتساب ضريبة الدخل المؤجلة في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) من معايير المحاسبة المصرية. ولو كانت الشركة قامت بذلك لزاد مصروف ضرائب الدخل والالتزامات الضريبية المؤجلة بمبلغ ٨٢ مليون جنيه تقريباً وانخفض صافي ربح العام بنفس المبلغ.

رأى المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بالقرارات السابقة على القوائم المالية، فمن رأينا أن القائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدلة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركزى المالى لشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية - أموك (شركة مساهمة مصرية) في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ ، وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

لفت الانتباه

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً، وكما هو وارد تفصيلاً في إيضاح ٢١ من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ يفيد بتوقيع محضر اتفاق بين الهيئة المصرية العامة للبترول ومصلحة ضرائب على المبيعات لتسوية كافة المبالغ المستحقة على الهيئة وشركاتها (على منتج النافتا) حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ . ولم توافق الشركة بأى تسوية ضريبية تخص عامي ٣٠ يونيو ٢٠١٥ و ٣٠ يونيو ٢٠١٦ لنفس المنتج والبالغ قيمتها ٦٢ مليون جنيه تقريباً .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بـدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي ثبت بها مثل تلك البيانات بالـدفاتر.

الاسكندرية في : ٦ أغسطس ٢٠١٧



زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية رقم ٢٨
زميل جمعية الضرائب المصرية رقم ٢٢
محاسب قانوني . س . م . م رقم ١١٣٥
سجل الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٤٢٩
سجل البنك المركزى المصرى رقم ٣٤
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٧

